الأمم المتحدة

A/HRC/45/54

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2020
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة الخامسة والأربعون**
14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020
البندان 2 و10 من جدول الأعمال
**التقرير السنوي لمفوَّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام**

**المساعدة التقنية وبناء القدرات**

# تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن التعاون مع جورجيا*

موجز

يبين هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/43، المساعدة التقنية التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة الممتدة بين 1 حزيران/يونيه 2019 و31 أيار/مايو 2020 لتوطيد عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جورجيا. ويسلِّط التقرير الضوء على التطورات المسجَّلة في مجال حقوق الإنسان خلال هذه الفترة وعلى التحديات التي يتعين معالجتها. ويقدم التقرير أيضاً معلومات محدَّثة عن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، والمناطق المجاورة.

* اتُّفِق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمتها.

GE.20-10782(A)
*2010782*

الرجاء إعادة الاستعمال

# المحتويات


*الصفحة*

أولاً – مقدمة ..... 3

ثانياً – السياق ..... 3

ثالثاً – المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتطورات في مجال حقوق الإنسان ..... 4

ألف – دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ..... 4

باء – إقامة العدل وإنفاذ القانون ..... 6

جيم – مكافحة التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة ..... 7

دال – مكافحة التمييز ..... 7

هاء – تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف العائلي ..... 9

واو – الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ..... 10

رابعاً – حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما ..... 10

ألف – الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ..... 10

باء – قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما ..... 11

جيم – حالة المشردين داخلياً واللاجئين ..... 18

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات ..... 18

## أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 37/43، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه، في دورته الرابعة والأربعين، إحاطة شفوية بشأن متابعة هذا القرار[1]، وفي دورته الخامسة والأربعين، تقريراً خطياً بشأن التطورات المتعلقة بالقرار وتنفيذه. وطلب المجلس أيضاً في القرار إلى المفوضة السامية أن تواصل تقديم المساعدة التقنية عن طريق مكتبها في تبليسي، جورجيا، ودعا إلى إتاحة إمكانية الوصول فوراً ومن دون عوائق إلى أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان[2].

2- وعملاً بالقرار 37/43، يقدم هذا التقرير معلومات محدَّثة عن المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية السامية في جورجيا وعن التطورات الرئيسية المسجَّلة في مجال حقوق الإنسان في الفترة الممتدة بين 1 حزيران/يونيه 2019 و31 أيار/مايو 2020. وإذ يسترشد التقرير بالشواغل المبرَزة في ديباجة القرار، فهو يصف أيضاً قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما.

3- وقد طبقت المفوضية السامية المنهجية نفسها المستخدمة في إعداد التقارير السابقة للمفوضة السامية عن التعاون مع جورجيا[3]. وبالإضافة إلى التواصل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وجهت المفوضية السامية نداءً علنياً[4] لتقديم تقارير خطية عملاً بالقرار 37/43.

4- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات المتاحة للمفوضية السامية، بما في ذلك التقارير الواردة من حكومة جورجيا، ومكتب المحامي العام في جورجيا (مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف")، ومن منظمات دولية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية، وبحوث مكتبية. وعلى غرار التقارير السابقة، لا يقدم هذا التقرير عرضاً شاملاً لحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية نظراً لتعذر الوصول إليهما.

5- وتود المفوضية السامية أن تلفت انتباه مجلس حقوق الإنسان مرة أخرى إلى استمرار عدم تخصيص ميزانية لدعم ولاية تقديم تقارير بشأن جورجيا[5]، مما يعيق باستمرار تنفيذ المفوضية السامية للقرار بفعالية. وتشجع المفوضية السامية الدول الأعضاء على أن توضح بالقدر الكافي آثار الطلبات المقبلة في الميزانية البرنامجية.

## ثانياً- السياق

6- في 20 حزيران/يونيه 2019، اندلعت احتجاجات خارج البرلمان في تبليسي بعدما رأس برلماني روسي جلسة للجمعية البرلمانية المشتركة المعنية بالأرثوذكسية من مقعد رئيس برلمان جورجيا. وكانت

(1) يمكن الاطلاع على تسجيل صوتي للإحاطة الشفوية في http://webtv.un.org/search/hc-oral-update-on-georgia-26th-meeting-44th-regular-session-human-rights-council-/6172106912001/?term=&lan=english&cat=Human%20Rights%20Council&sort=date&page=3.

(2) يشار فيما يلي إلى أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، بعبارة "أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية".

(3) الوثيقة A/HRC/36/65، الفقرات من 3 إلى 5؛ والوثيقة A/HRC/39/44، الفقرتان 4 و5؛ والوثيقة A/HRC/42/34، الفقرتان 3 و4.

(4) انظر www.ohchr.org/EN/Countries/ENACARegion/Pages/GeorgiaRes43L7.aspx.

(5) A/HRC/42/34، الفقرة 4.

الاحتجاجات سلمية إلى أن حاول بعض المشاركين فيها اقتحام البرلمان بالقوة. وفي حين لازم معظم موظفي إنفاذ القانون مواقعهم، فقد أطلق بعضهم الرصاص المطاطي على المحتجين من مسافة قريبة، مما ألحق إصابات خطيرة ببعضهم، منهم شخصان فقدا إحدى عينيهما. ووفقاً لما ذكرته المحامية العامة، أصيب أكثر من 200 شخص خلال هذه الاشتباكات التي استمرت حتى صباح يوم 21 حزيران/يونيه[6]. وكان لهذه الأحداث أثر كبير على البيئة السياسية، حيث أدت إلى تبادل الاتهامات بين الحزب الحاكم والمعارضة، مع ما ترتب على ذلك من استقطاب.

7- وتأكدت أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جورجيا في 26 شباط/فبراير 2020. وأعلن رئيس جورجيا حالة الطوارئ في 21 آذار/مارس 2020، وجرى تمديدها بعد ذلك في 21 نيسان/أبريل حتى 23 أيار/مايو. وأخطرت الحكومة على الفور الأمين العام للأمم المتحدة بإعلان حالة الطوارئ وتمديدها، وما يترتب على ذلك من عدم تقيد جورجيا ببعض التزاماتها بموجب المواد 9 و12 و17 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[7]. والتزم رئيس جورجيا صراحةً بكفالة حرية وسائط الإعلام وحرية التعبير أثناء حالة الطوارئ. وبالنظر إلى التدابير التي اعتمدتها السلطات في الوقت المناسب، وإلى الجهود الدؤوبة للمهنيين الصحيين، فقد سجلت جورجيا أحد أدنى معدلات الإصابة في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى[8].

## ثالثاً- المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتطورات في مجال حقوق الإنسان

8- واصل مستشار المفوضية السامية الرفيع المستوى لشؤون حقوق الإنسان، المنصَّب في تبيليسي منذ عام 2007، تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة والمؤسسات الجورجية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة.

### ألف- دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

9- واصل المستشار الرفيع المستوى لشؤون حقوق الإنسان التركيز على دعم توافق التشريعات والسياسات والممارسات مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للفترة (2014-2020) وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة (2018-2020). وإلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى، قدمت المفوضية السامية الدعم للتنفيذ الجاري لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار برنامج "حقوق الإنسان للجميع"[9]. وشمل هذا الدعم بناء قدرات مختلف النظراء الوطنيين، بمن فيهم موظفو أمانة حقوق الإنسان في إدارة حكومة

(6) تقرير المحامية العامة في جورجيا بشأن حالة حماية حقوق الإنسان والحريات في جورجيا، متاح في http://ombudsman.ge/res/docs/2020070407523954521.pdf، الصفحة 184.

(7) الإخطار رقم 9860/19 (المؤرخ 21 آذار/مارس 2020) والإخطار رقم 11359/19 (المؤرخ 22 نيسان/أبريل 2020)، متاحان في https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2020/CN.125.2020-Eng.pdf وفي https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2020/CN.142.2020-Eng.pdf، على التوالي.

(8) انظر، على سبيل المثال، تقرير مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا، "COVID-19 weekly surveillance report: data for the week of 25–31 May 2020"، متاح في www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0006/445920/Week-22-COVID-19-surveillancer-eport-eng.pdf.

(9) مبادرة مشتركة للأمم المتحدة ممولة من قِبل الاتحاد الأوروبي، ومؤخراً، من قِبل حكومة النرويج.

جورجيا[10]، ومكتب المحامي العام ومكتب المفتش العام، والقضاة وموظفو المحاكم، وموظفو الشرطة، والمهنيون القانونيون، والصحفيون، وأعضاء المجتمع المدني (بمن فيهم الطلاب والمجموعات الشبابية). وتدعم المفوضية السامية أيضاً أمانة حقوق الإنسان في وضع الاستراتيجية الوطنية المقبلة لحقوق الإنسان، التي تشمل مؤقتاً الفترة 2021-2030.

10- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت المفوضية السامية 19 نشاطاً لبناء القدرات في جورجيا وأعدت مواد بشأن المسائل التالية: التزامات سلطات الدولة في مجال التحقيق فيما يُزعَم من جرائم الحرمان من الحياة والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛ والحماية الفعالة لحقوق الإنسان أثناء إجراءات التحقيق، مثل المراقبة السرية والتنصت على الاتصالات؛ والهوية الجنسانية والتزامات سلطات الدولة؛ والتدابير المحددة لتنفيذ القرارات/الأحكام الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بشأن القضايا المتعلقة بالتحقيقات الفعالة في جورجيا.

11- وحصلت تغييرات جديرة بالذكر في النظامين الداخليين لمجلس حقوق الإنسان المشترك بين الوكالات وأمانة حقوق الإنسان. وساعدت المفوضية السامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صياغة التعديلات المدخلة على النظام الأساسي لمجلس حقوق الإنسان المشترك بين الوكالات، التي أقرتها حكومة جورجيا في شباط/فبراير 2020. وتضاعف بالتالي عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات هذه الهيئة من 6 إلى 12. وأتاح الدعم الذي قدمته المفوضية السامية أيضاً إمكانية توضيح وتحويل ولاية مجلس حقوق الإنسان المشترك بين الوكالات وأمانة حقوق الإنسان ومهامهما.

12- وفي شباط/فبراير 2020، اكتمل فصل خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان المتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسانية الذي طال انتظاره، بعد مشاورات مع المنظمات غير الحكومية التي تمثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين+. وأصبحت خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان أول وثيقة حكومية في جورجيا تتضمن أنشطة الدولة لمكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

13- وشاركت المفوضية السامية - فضلاً عن جهات فاعلة دولية أخرى ومنظمات المجتمع المدني - بشكل روتيني في جلسات الاستماع التي عقدتها اللجان البرلمانية بشأن التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان قبل إعلان حالة الطوارئ. واضطلعت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان والإدماج المدني بدور رائد في وضع قانون حقوق الطفل - بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وشكَّل اعتماد البرلمان هذا القانون، في 20 أيلول/سبتمبر 2019، خطوة جبارة إلى الأمام في الوفاء بالالتزامات القانونية لجورجيا بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

14- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الحكومة التقرير الدوري الخامس لجورجيا إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[11]. وقبل تقديم التقرير، عقدت المفوضية السامية، في 11 و12 حزيران/يونيه 2019، اجتماعاً للوزارات وهيئات الدولة المشاركة في صياغته. وشاركت منظمات المجتمع المدني في الاجتماع وقدمت تعليقات ومدخلات بشأن التقرير. ووفقاً لحكومة جورجيا، عُرِض هذا التقرير أيضاً على مكتب المحامي العام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية للحصول على اقتراحاتها وتوصياتها. واستعرض البرلمان التقرير ووافق عليه، تماشياً مع التعديلات المدخَلة على نظامه الداخلي في

(10) لضمان استمرار العمليات والدعم اليومي لمجلس حقوق الإنسان المشترك بين الوكالات، أُنشئت أمانة حقوق الإنسان كوحدة هيكلية في إدارة حكومة جورجيا. والمجلس مسؤول عن وضع وتنفيذ سياسة وطنية موحدة لحكومة جورجيا في مجال حماية حقوق الإنسان.

(11) CCPR/C/GEO/5.

عام 2016. ولم تقدم جورجيا بعد تقريريها الدوريين المقبلين، اللذين فات موعد تقديمهما، إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة مناهضة التعذيب[12].

## باء- إقامة العدل وإنفاذ القانون

15- واصلت المفوضية السامية دعم قطاع العدالة، مع التركيز على إذكاء وعي القضاة وموظفي المحاكم، ولا سيما المحكمة العليا، وبناء قدراتهم من أجل تطبيق القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وزودت المفوضية السامية السلطة القضائية ببحوث بشأن الاجتهادات والسوابق القضائية لهيئات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بشأن مختلف القضايا، بما في ذلك الهوية الجنسانية ودور السلطات في ضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان لمغايري الهوية الجنسانية، والمعايير المتعلقة بحماية الأقليات.

16- وذكرت المحامية العامة في تقريرها أن مراقبتها لعملية اختيار المرشحين لشغل مناصب القضاة الشاغرة في المحكمة العليا[13] كشفت عن وجود عدة شواغل، منها أوجه قصور إجرائية[14]. وقد طعنت المحامية العامة أمام المحكمة الدستورية في القانون التنظيمي لاختيار المرشحين لمناصب قضاة المحكمة العليا. وكان القرار لا يزال معلقاً وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير.

17- وواصلت المفوضية السامية تعاونها مع نقابة المحامين في جورجيا. واستمر إدماج برنامج المفوضية السامية للتدريب في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بإقامة العدل في الدورات التدريبية المهنية للمحامين الممارسين. وخلال فترة حالة الطوارئ، واصلت المفوضية السامية أنشطة بناء القدرات، عن طريق تقنية التداول بالفيديو.

18- وفي 24 حزيران/يونيه 2019، أعلن مكتب المدعي العام أنه فتح تحقيقاً في الأحداث التي وقعت في 20 و21 حزيران/يونيه 2019، كان جارياً لدى وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير. وأشار مكتب المحامي العام في تقريره إلى أن التحقيق في إساءة موظفي إنفاذ القانون استخدام السلطة أثناء الاحتجاجات نزَع نحو التركيز فقط على تحديد الأفعال الإجرامية لفرادى موظفي إنفاذ القانون، ولكنه لم يتوخ تحديد نطاق مسؤولية كبار المسؤولين، ولم يثبت أو يستبعد احتمال ارتكاب جريمة بسبب التقاعس أو التقصير. وأشارت المحامية العامة إلى عدم اتخاذ عدة خطوات ضرورية لإجراء تحقيق فعال، مثل مصادرة سجلات أجهزة الإرسال والاستقبال المحمولة باليد. وحسبما أفادت به حكومة جورجيا، بوشرت، كنتيجة للتحقيق، إجراءات الملاحقة الجنائية لثلاثة مسؤولين في وزارة الداخلية.

19- وفيما يتعلق بالحالات التي سلطت المفوضة السامية الضوء عليها في تقريريها المقدمين إلى مجلس حقوق الإنسان في عامي 2018 و2019[15]، تلقت المفوضية السامية معلومات مفادها أن المجمع

(12) أجرت هاتان اللجنتان آخر استعراض للحالة في جورجيا في عامي 2002 و2006، على التوالي. انظر www.ohchr.org/EN/Countries/ENACARegion/Pages/GEIndex.aspx.

(13) بدأت العملية بإجراء مقابلات مع المرشحين في 17 تموز/يوليه 2019 وانتهت باختيارهم في 4 أيلول/سبتمبر 2019 وتصويت البرلمان لاحقاً في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(14) أفادت المحامية العامة بأنه، وإن كانت جلسات الاستماع للمرشحين في اللجنة القانونية في البرلمان مفتوحة وشفافة، "لم تقنع عملية الاختيار في المجلس الأعلى للقضاء المراقبين الموضوعيين بأنه قُدِّم إلى برلمان جورجيا في نهاية المطاف أكثر المرشحين كفاءة ونزاهة" على نحو ما يقتضيه القانون المحلي. انظر تقرير المحامية العامة في جورجيا، "Monitoring report on the selection of Supreme Court judicialcandidates by the High Council of Justice of Georgia"، متاح في https://bit.ly/2Ytowz1.

(15) الوثيقة A/HRC/39/44، الفقرتان 15 و16؛ والوثيقة A/HRC/42/34، الفقرة 16.

المقدس لبطريركية الكنيسة الأرثوذكسية الجورجية طلب في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى رئيس جورجيا العفو عن القس جورجي مامالادزه، الذي أدين وسُجن بتهمة الشروع في القتل. ولم يُلَبَّ هذا الطلب، ولا يزال السيد مامالادزه مسجوناً. وتلقت المفوضية السامية أيضاً معلومات مفادها أنه أُرجِ عن الصحفي الأذربيجاني، أفغان مختارلي، في أذربيجان في آذار/مارس 2020. ولا يزال السيد مختارلي يدعي أنه احتُجِز تعسفاً في تبليسي في آذار/مارس 2017 ونُقِل عبر الحدود إلى أذربيجان بمشاركة مسؤولين جورجيين رفيعي المستوى. ووفقاً لحكومة جورجيا، اتصل مكتب المدعي العام في جورجيا بالسيد مختارلي وأعرب عن استعداده لإجراء مقابلة شخصية معه ومباشرة جميع إجراءات التحقيق ذات الصلة في حالة مثوله أمامه في جورجيا.

## جيم- مكافحة التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة

20- واصلت جورجيا إحراز التقدم في مكافحة التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وبعد تأخير سببه مسائل متصلة بالميزانية، بدأ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 نفاذ ولاية المفتش العام المتعلقة بالتحقيق[16]. وساعدت المفوضية السامية في تنظيم حفل إطلاق هذه الخدمة. وبهذه المناسبة، أكد رئيس وزراء جورجيا ووزير العدل، ضمن مسؤولين آخرين، أن إنشاء هذه الخدمة يعكس التزام جورجيا بمعالجة المشكلة الطويلة الأمد المتمثلة في عدم فعالية التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو الشرطة ومكتب المدعي العام والسجون، وهو ما ولَّد شعوراً بالإفلات من العقاب وأضعفت ثقة الناس في وكالات إنفاذ القانون. وأعربت المحامية العامة، في تقرير خاص قدمته إلى البرلمان في 21 كانون الثاني/يناير 2020، عن قلقها إزاء "النفوذ غير الرسمي" الذي يمارسه النزلاء، والذي تسمح به إدارات بعض السجون، وأشارت إلى أن ذلك يزيد خطر العنف وسوء المعاملة[17].

21- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت المفوضية السامية مكتب المفتش العام في وضع استراتيجية وخطة عمل لتنفيذ ولايته المتعلقة بالتحقيق. واضطلعت المفوضية السامية بأنشطة لبناء قدرات المحققين التابعين لمكتب المفتش العام، وقدمت المساعدة في وضع مشروع تعديلات تشريعية لضمان استقلال مكتب المفتش العام عن مكتب المدعي العام ولتحسين فعالية تحقيقاته.

22- وبالتعاون مع مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو هيئة تقودها وزارة العدل، قدمت المفوضية السامية المساعدة لتطوير خدمات جديدة متعلقة بإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وإعادة إدماجهم، وتشارك بنشاط في وضع خطة العمل الجديدة للفترة 2021-2022 لتفعيل الخدمات المذكورة أعلاه.

## دال- مكافحة التمييز

23- ذكرت المحامية العامة في تقريرها أن التمييز في جورجيا كثيراً ما ينشأ عن القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة، وأن الدولة لا تتخذ التدابير المناسبة للتغلب عليها. وأفادت بأن جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات

(16) أسند القانون المتعلق بدائرة المفتش العام، الذي اعتُمد في 21 تموز/يوليه 2018، إلى المفتش العام مهمة أداء هذه الخدمة إلى جانب ولاية مكتب المفتش المعني بحماية البيانات الذي أُلغي. وأسند كذلك إلى دائرة المفتش العام مهمة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي يتورط فيها موظفو إنفاذ القانون. وما فتئت المفوضية السامية تدعو إلى إنشاء هذا الكيان منذ عام 2014.

(17) اعتبرت عدة آليات لحقوق الإنسان إدارة السجناء للسجون العامل الرئيسي الذي يساهم في تفشي العنف بين السجناء؛ انظر الوثيقة A/HRC/42/20، الفقرة 20.

الجنسين+ لا تزال أشد الفئات تعرضاً للتمييز في جورجيا. وأشارت إلى أن الادعاءات المتعلقة بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي تشكل أغلبية قضايا التمييز الـ 155 التي تلقتها ونظرت فيها مؤسستها في عام 2019[18].

24- وكما أُشير إلى ذلك أعلاه، أُدرج الفصل المتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسانية في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وفي الفترة من 18 إلى 23 حزيران/يونيه 2019، نُظم في تبليسي أسبوع الفخر[19]، الذي شمل مؤتمراً بشأن حالة الأقليات الجنسية في جورجيا، حضرته المفوضية السامية. وفي 8 تموز/يوليه، نُظمت مسيرة فخر قصيرة وصغيرة من أجل الكرامة في ضواحي تبليسي، بسبب مخاوف من أن تُحرض الجماعات المعادية للمثليين على العنف. ووفقاً لحكومة جورجيا، باشر مكتب المدعي العام في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020 إجراءات الملاحقة الجنائية ضد أربعة أشخاص بتهمة ارتكاب جرائم الكراهية على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

25- ورغم هذه التطورات، فقد أبرزت تقارير من جهات فاعلة في المجتمع المدني استمرار المخاوف بشأن تعرض المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين+ للخطر في جورجيا وبشأن ارتفاع معدل العنف ضدهم. وأكدت المحامية العامة أن الدولة، وإن كان يرتكب التجاوزات أفراد مستقلون، لا تتخذ في معظم الحالات التدابير اللازمة لحماية الأفراد ومعالجة هذه التجاوزات.

26- وفي بيان مشترك صدر، في 17 أيار/مايو 2020، بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايرة الهوية الجنسانية وازدواجية الميل الجنسي، رحبت الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي في جورجيا بالجهود التي تبذلها الحكومة، من خلال مجلس حقوق الإنسان المشترك بين الوكالات ومستشار رئيس الوزراء في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، لمساعدة جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين+ وغيرها من الفئات الضعيفة والمهمشة خلال جائحة كوفيد-19. وحث البيان السلطات على جميع المستويات أيضاً على العمل بعزم لتهيئة الظروف المواتية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين+ لممارسة حقوقهم، بما فيها حقهم في التعبير عن هوياتهم من دون الشعور بالخطر أو الخوف[20].

27- وسلطت المفوضية السامية الضوء، في تقاريرها السابقة، على حالة المسلمين في باتومي، الذين ليس لديهم خيار آخر سوى الصلاة في الهواء الطلق بسبب صغر حجم المسجد الموجود هناك. وقدمت أيضاً معلومات محدثة عن إجراءات الاستئناف التي بوشرت باسم مؤسسة بناء المسجد الجديد في باتومي، التي رفضت السلطات منحها رخصة بناء مسجد جديد[21]. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2019، أيدت محكمة مدينة باتومي جزئياً دعوى مؤسسة بناء المسجد الجديد، وخلصت إلى وجود أدلة على أن قرار بلدية مدينة باتومي القاضي برفض طلب البناء تمييزي. وردَّت المحكمة القضية إلى بلدية مدينة

(18) التقرير الخاص للمحامية العامة في جورجيا بشأن مكافحة ومنع التمييز وحالة المساواة، الصفحتان 30 و31، متاح في https://bit.ly/3drmVOp.

(19) A/HRC/42/34، الفقرة 22.

(20) أشار البيان، المتاح في https://georgia.un.org/en/46430-lgbtqi-rights-need-attention-during-covid-19-crisis-and-beyond، أيضاً إلى التوصيات التي قدمها الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية إلى جورجيا، عقب زيارته البلد في الفترة من 25 أيلول/سبتمبر إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (انظر الوثيقة A/HRC/41/45/Add.1).

(21) الوثيقة A/HRC/36/65، الفقرة 22؛ والوثيقة A/HRC/39/44، الفقرة 25؛ والوثيقة A/HRC/42/34، الفقرة 23.

باتومي لإعادة النظر فيها. وطعنت البلدية في قرار المحكمة أمام محكمة الاستئناف في كوتايسي. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت مؤسسة بناء المسجد الجديد أيضاً طعناً طلبت فيه إصدار تعليمات لبلدية مدينة باتومي بمنحها رخصة لبدء المرحلة الأولى من أشغال بناء المسجد. وعقدت محكمة الاستئناف في كوتايسي جلسة الاستماع الأولى في 18 شباط/فبراير 2020 وأرجأت الجلسة اللاحقة بسبب جائحة كوفيد-19.

28- وكما ورد في تقرير المفوضة السامية لعام 2019 بشأن التعاون مع جورجيا، أيدت المحكمة الدستورية في 3 تموز/يوليه 2018 دعويين قدمتهما منظمتان غير حكوميتين ادَّعتا أن بعض أحكام قانون الضرائب والقانون المتعلق بممتلكات الدولة، التي تنص على منح الكنيسة الأرثوذكسية الجورجية إعفاءات ضريبية حصرية وتجيز نقل ممتلكات الدولة إليها بدون مقابل، غير دستورية لأنها تنطوي على التمييز ضد المنظمات الدينية الأخرى[22]. ورغم اشتراط المحكمة تنفيذ قرارها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، فلم يباشر البرلمان بعد التعديلات التشريعية اللازمة لتنفيذه وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير، رغم إجراء اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان والإدماج المدني مناقشات بشأن هذا الموضوع.

29- وأشارت المحامية العامة، في تقريرها السنوي المقدَّم إلى البرلمان في عام 2019[23]، إلى عدم اتخاذ أي خطوات مهمة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فلم يجر بعد تعيين هيئة الدولة المسؤولة عن تنسيق هذه العملية (آلية التنسيق المشار إليها في المادة 33 من الاتفاقية)، ولا التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية. ولاحظت المحامية العامة أن الدولة غير قادرة على ضمان حصول البالغين ذوي الإعاقة على خدمات إعادة التأهيل وأن التدابير المتخذة في مجال الصحة العقلية غير كافية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات المرتبطة بالصحة العقلية. وأضافت أن عدد الخدمات المجتمعية ونطاق تغطيتها الجغرافي غير كافيين. وأشارت المحامية العامة إلى أن الوضع لم يتحسن فيما يتعلق بإعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة. وشاركت المفوضية السامية بنشاط في عملية إنشاء هيئة الدولة المسؤولة عن تنسيق إجراءات تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبمساعدة من المفوضية السامية، وضعت أمانة حقوق الإنسان مشروع مرسوم بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ستعمل بوصفها آلية التنسيق. وكانت عملية وضع الصيغة النهائية لهذا المرسوم معلقة وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير. ورحبت المحامية العامة بعملية تنقيح التشريعات التي تنظم تهيئة المجال للأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمتها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما التعديلات المدخلة على القانون المتعلق بالمساعدة النفسية، التي صيغت في عام 2019.

## هاء- تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف العائلي

30- واصلت المفوضية السامية دعم الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف العائلي.

31- وخلص مكتب المدعي العام إلى وقوع 19 حالة قتل للإناث في عام 2019. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أجرت المحامية العامة تحليلاً شاملاً لحالات قتل النساء ذات الصلة بالنوع الاجتماعي التي وقعت في الفترة من عام 2014

(22) A/HRC/42/34، الفقرة 24.

(23) متاح في http://ombudsman.ge/res/docs/2020070407523954521.pdf.

إلى عام 2018. وقد وثق التقرير، الذي وُضعت صيغته النهائية في أيار/مايو 2020[24]، استمرار الثغرات في معالجة حالات العنف الجنساني، مثل أوجه القصور في تحديد دوافعها الجنسانية. وشدد على ضرورة تعزيز آليات منع العنف ضد المرأة. وفي الوقت ذاته، لاحظ تطبيق عقوبات متزايدة في تناسبها تستند إلى الأخذ بنهج تحديد أنماط العنف النظمي.

## واو- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

32- زار الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال جورجيا في الفترة من 3 إلى 12 نيسان/أبريل 2019، وقدم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين[25]. واستجابةً للمستوى العالي من اهتمام الشباب بهذا الموضوع، يعكف فريق المستشار الرفيع المستوى لشؤون حقوق الإنسان على إعداد دورة تدريبية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مدتها أسبوع واحد متاحة عبر الإنترنت خلال صيف عام 2020 للطلاب الجامعيين في المستويات المتقدمة.

33- ولا يزال حدوث وفيات وإصابات في مكان العمل يشكل مصدر قلق بالغ، حيث أشارت بيانات وزارة الداخلية إلى وقوع 49 وفاة و142 إصابة في عام 2019. غير أن المحامية العامة لاحظت وقوع انخفاض طفيف في الحوادث المسجلة في أماكن العمل في عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق[26].

# رابعاً- حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما

## ألف- الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

34- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمنح المفوضية السامية إمكانية الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/43.

35- وفي 23 حزيران/يونيه 2020، بعثت المفوضية السامية رسالتين إلى السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، تطلب فيهما منحها إمكانية الوصول فوراً ومن دون عوائق إلى هاتين المنطقتين، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان، لجمع معلومات وقائعية ومحدَّثة عن حالة حقوق الإنسان. وفي 26 حزيران/يونيه 2020، تلقت المفوضية السامية رداً من السلطات المسيطرة في أبخازيا تشير فيه، في جملة أمور، إلى أنها مستعدة للنظر في هذا الطلب بعد أن تتاح لها فرصة المشاركة في الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان. ولم ترد السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية على رسالة المفوضية السامية وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير.

36- وكرر الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين بشأن حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا

(24) متاح في http://ombudsman.ge/res/docs/20200703140857749 56.pdf.

(25) A/HRC/44/43/Add.1.

(26) التقرير السنوي للمحامية العامة في جورجيا لعام 2019، متاح في http://ombudsman.ge/res/docs/202007 0407523954521.pdf، الصفحة 209.

الجنوبية، جورجيا[27]، دعوته السابقة إلى منح المفوضية السامية إمكانية الوصول بلا عوائق إلى هاتين المنطقتين لتقييم احتياجات السكان المتأثرين في مجال حماية حقوق الإنسان[28].

37- واستمر تمتع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة بإمكانية الوصول إلى أبخازيا للاضطلاع بعملياتها. ومنذ بدء تفشي كوفيد-19، تعاونت السلطات المسيطرة في أبخازيا مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بتدابير احتواء انتشار الفيروس. غير أن المفوضية السامية أُبلغت بأن إجراءات التخليص المطولة والقيود المفروضة على دخول أبخازيا حدَّت من مرونة العمليات، وتضع عقبات إضافية للمنظمات الدولية في تنفيذ البرامج الجارية، ولا سيما تلك التي تلبي الاحتياجات المتصلة بكوفيد-19. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إزالة جميع العوائق ذات الصلة في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك الشروط الجديدة لختم جوازات سفر ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل دخول أبخازيا[29]. ولا يمكن للمجتمع الدولي الوصول إلى أوسيتيا الجنوبية لتقديم مساعدة مماثلة.

38- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحصل أمانة مجلس أوروبا على إذن بزيارة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لإعداد التقريرين الموحدين للأمين العام لمجلس أوروبا بشأن جورجيا. وفي غضون ذلك، استمر وصول أمانة مجلس أوروبا وخبرائه إلى أبخازيا لتنفيذ تدابير بناء الثقة، ولكن ليس إلى أوسيتيا الجنوبية[30].

39- ولم يُبلَّغ عن إحراز أي تقدم فيما يتعلق بإدخال تعديلات على قانون جورجيا المتعلق بالأراضي المحتلة، رغم مناشدة المحاورين الدوليين المستمرة بتخفيف أحكامه، بغية تمكين المنظمات الدولية والمحلية من الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية للاضطلاع بعملياتها بشكل مباشر وبلا عوائق وبفعالية[31].

## باء- قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما

40- تقع على السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، بغض النظر عن المسائل المتصلة بوضع هذين الإقليمين وكياناتهما، مسؤولية حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لسيطرتها، فضلاً عن التصدي لأي سلوك ينتهك حقوقهم. وكما أكدت المفوضة السامية في تقريرها الأول بشأن التعاون مع جورجيا، فلا تزال صلاحية الإطار الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان قائمة[32]. وقد تواترت الإشارة في المعلومات التي تلقتها المفوضية السامية إلى أنشطة منظمات المجتمع المدني والآليات المحلية ذات الصلة لحماية حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وشجعتها المفوضية السامية على الاضطلاع بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في هاتين المنطقتين.

41- ولا يزال تقرير توماس هامربرغ وماغدالينا غرونو الصادر في عام 2017 آخر مرجع ذي مصداقية بشأن حقوق الإنسان في أبخازيا[33]. ولا تزال المفوضية السامية تشجع تنفيذ توصياتهما،

(27) A/74/878.

(28) المرجع نفسه، الفقرة 11.

(29) المرجع نفسه، الفقرتان 55 و61.

(30) تقريرا مجلس أوروبا الموحدان بشأن النزاع في جورجيا SG/Inf(2019)32، الفقرتان 5 و68؛ وSG/Inf(2020)10، الفقرتان 5 و67.

(31) تقريرا مجلس أوروبا الموحدان بشأن النزاع في جورجيا SG/Inf(2019)32، الفقرة 26؛ وSG/Inf(2020)10، الفقرة 24.

(32) A/HRC/36/65، ولا سيما الفقرات 46 و48 و51 و61 و66 و67 و71 و72 و80.

(33) توماس هامربرغ وماغدالينا غرونو، *Human Rights in Abkhazia Today* (ستوكهولم، مركز أولوف بالم الدولي، تموز/يوليه 2017).

وتشدد على ضرورة تقديم تقييم محدث ومستقل وشامل للحالة في ضوء التطورات الجديدة التي حصلت على مدى السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك المتعلقة منها بكوفيد-19. وشدد مكتب أمين المظالم الأرجنتيني (وهو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف")، في تقريره، على أهمية تعزيز التدابير في أبخازيا تماشياً مع التقرير المذكور أعلاه الصادر في عام 2017. وتعيد المفوضية السامية تأكيد ضرورة إجراء تقييم مستقل مماثل بشأن حالة حقوق الإنسان في أوسيتيا الجنوبية، ولا تزال مستعدة لدعم عملية من هذا القبيل.

42- وتلقت المفوضية السامية تقارير تشير إلى استمرار التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والمناطق المجاورة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتضمنت ادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التمييز على أسس إثني، ولا سيما التمييز ضد ذوي الأصل الجورجي، مثل القيود المفروضة على حرية التنقل، والحصول على الوثائق الشخصية، والتمتع بالحق في التعليم والملكية. ولتعذر إمكانية الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، زاد التحدي المتمثل في كوفيد-19 حدة المخاوف بشأن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في هاتين المنطقتين، وإن أبلغت السلطات المسيطرة فيهما عن تسجيل عدد منخفض من الإصابات.

43- وأدى استمرار غياب الحلول السياسية، وبطء التقدم في بناء الثقة، وتزايد القيود المفروضة على حرية التنقل إلى تفاقم عزلة وضعف السكان في هاتين المنطقتين. وتكرر المفوضية السامية توصية خبراء ذوي مصداقية بمعالجة بعض قضايا حقوق الإنسان قبل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل[34].

### 1- الحق في الحياة

44- وفقاً للمعلومات المتاحة، لم يخضع أي شخص للمساءلة عن أربع حالات من الحرمان التعسفي من الحياة وقعت بين عامي 2014 و2019 في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية[35]. ويساهم ذلك في إيجاد مناخ متسم بالإفلات من العقاب، قد يؤدي إلى مزيد من التوترات والعنف. وتدعو المفوضية السامية جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشاملة في هذه الحالات لإحقاق العدالة، وإلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع حوادث مماثلة.

45- وتشير المعلومات المتاحة للمفوضية السامية إلى أن عقوبة الإعدام المستحدثة في أبخازيا في نيسان/أبريل 2019 فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات أصبحت سارية المفعول في آذار/مارس 2020. ويتعارض ذلك مع الاتجاه المتنامي نحو الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، ومع القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ينص، في جملة أمور، على أنه لا يجوز فرض عقوبة الإعدام، في الحالات التي لم تُلغ فيها، إلا في حالة ارتكاب "أشد الجرائم خطورة"، أي الجرائم البالغة الخطورة التي تشمل القتل العمد[36]، وفي إطار ضمانات محددة.

### 2- الحق في حرية التنقل

46- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت القيود غير الضرورية وغير المتناسبة على حرية التنقل مصدر قلق رئيسياً في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والمناطق المجاورة، ولا سيما على طول خطوط الحدود

(34) المرجع نفسه، الفقرة 76.

(35) الضحايا هم ديفيد بشاروليي (في عام 2014)، وغيغا أوتخوزوريا (في عام 2016)، وأرتشيل تاتوناشفيلي (في عام 2018)، وإراكلي كفاراتسخيليا (في عام 2019). انظر الوثيقة A/HRC/36/65، الفقرتين 46 و47؛ والوثيقة A/HRC/39/44، الفقرتين 54 و55؛ والوثيقة A/HRC/42/34، الفقرات من 47 إلى 49.

(36) الوثيقة A/67/275، الفقرة 66؛ والوثيقة A/73/260، الفقرة 63؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان 24/42، الفقرة 4.

الإدارية. ولهذه القيود آثار سلبية على مختلف حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة، وفي الحياة الأسرية، والتعليم، والملكية، ومستوى معيشي مناسب، وعدم التمييز، تمس الرفاه العام للمجتمعات المحلية المعنية. وتعيق القيود المفروضة على حرية التنقل أيضاً المساعدة الإنسانية والتنمية، وتقوض تدابير بناء الثقة.

47- وخلال العام الماضي، استمر الإنفاذ الدوري لما يسمى عملية "إرساء الحدود" على طول خطوط الحدود الإدارية لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، بما في ذلك خلال أزمة كوفيد-19. وشمل ذلك، في جملة تدابير أخرى، تركيب حواجز فاصلة من الأسلاك الشائكة، ووضع "علامات حدودية"، وإقامة خنادق، إلى جانب المراقبة والضوابط الصارمة. ووفقاً لحكومة جورجيا، أثرت هذه العملية منذ تموز/يوليه 2019 على نحو 50 قرية في المنطقتين وما جاورهما، وهو ما أدى إلى تفاقم التوترات وتردي ما تعيشه مئات الأسر المعيشية في القرى المعنية من ظروف اجتماعية - اقتصادية سيئة أصلاً. وفي الواقع، لم يتمكن كثير من الأشخاص، بسبب هذه العملية، من الوصول إلى مصادر رزقهم الرئيسية، بما في ذلك الأراضي الزراعية ومصادر التزود بالمياه والأسواق. وبالإضافة إلى القيود المفروضة على حرية التنقل، أثرت عملية "إرساء الحدود" أيضاً على الحق في الحياة الأسرية وفي الثقافة وحرية الدين، حيث منعت الأشخاص من عبور الحدود الإدارية لزيارة الأقارب أو المواقع الدينية أو المقابر. وأظهرت تقارير شتى مقدمة إلى المفوضية السامية أن قرية غوغوتيانتكاري بأكملها تأثرت في آب/أغسطس 2019 بأنشطة "إرساء الحدود"، التي أجبرت على وجه الخصوص أسرتين تقيمان في تلك القرية على ترك بيتيهما والنزوح، بسبب إقامة حواجز تخترق ممتلكاتهما. وحسبما أُفيد به، مُنحت الأسرتان ثلاثة أيام للانتقال إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي.

48- وعلى النحو المبين أدناه، حد من إمكانية استفادة السكان المحليين من التعليم والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والأسواق وغير ذلك من الخدمات المتاحة في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي إغلاقُ السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية نقاط العبور بشكل متكرر ولفترات مطولة - بما في ذلك في أوائل عام 2020 في إطار تدابير زُعِم أن هدفها احتواء انتشار كوفيد-19. فحسبما أُفيد به، أغلقت السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية بالكامل خط الحدود الإدارية في أيلول/سبتمبر 2019 لفترة غير محددة، عقب فتح مركز حراسة للشرطة في قرية تشورتشانا. ووفقاً لحكومة جورجيا، أدت هذه القيود على وجه الخصوص إلى تفاقم الحالة الإنسانية في أخالغوري، حيث كان السكان المحليون يعانون أصلاً نقصاً في الأغذية والأدوية وغيرها من الضروريات الأساسية.

49- وتلقت المفوضية السامية أيضاً معلومات تؤكد استمرار الآثار السلبية للتدابير والممارسات التي تفرضها السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية فيما يتعلق بالحصول على الوثائق الشخصية. وحسبما أفيد به، أُلزم المقيمون في أبخازيا بتجديد "جوازات السفر" الأبخازية المفروضة بحكم الواقع اعتباراً من شباط/فبراير 2020، ولم يعد يُسمح بعبور الحدود باستخدام "الاستمارة رقم 9"، ما لم يكن الشخص المعني قد قدم طلباً للحصول على "رخصة الإقامة الخاصة بالأجانب". ولا يحق للأغلبية العظمى من السكان ذوي الأصل الإثني الجورجي الحصول على "جواز السفر" المفوض بحكم الواقع بسبب جنسيتهم الجورجية. ووفقاً للمعلومات المتاحة، قدم نحو 27 000 شخص في غالي والمقاطعات المجاورة، حتى نيسان/أبريل 2020، طلبات للحصول على "رخصة الإقامة الخاصة بالأجانب". وحسبما أفيد به، لا يزال السكان المتأثرون يشعرون بالقلق إزاء وضعهم "كأجانب" بعد إقامتهم في أبخازيا منذ أجيال، وكذلك لأن هذه "الرخصة" لا تخول لهم التمتع بمجموعة من حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والمتصلة بالملكية. وتحرم معايير الأهلية التقييدية وغير الواضحة عدداً كبيراً من الأشخاص، مِنهم مَن قد يعودون في المستقبل، من الحصول على هذه "الرخصة"، في حين تفسح

أسباب الرفض الفضفاضة وغير المحددة المجال للتفسير التعسفي. وفي أوسيتيا الجنوبية، بقي سارياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير الشرط المستحدث في شباط/فبراير 2019 والمتمثل في ضرورة طلب سكان أخالغوري "رخصة" إضافية لعبور خط الحدود الإدارية – ولا يمكنهم عبوره بدونها.

### 3- سلب الحرية والادعاءات المتعلقة بالتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة

50- استمر تلقي المفوضية السامية تقارير عن مزاعم سلب الحرية، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، على حد سواء، بسبب "عبور الحدود بلا إذن وبطريقة غير قانونية". فقد تعرض أشخاص للتوقيف أو الاحتجاز أساساً بدعوى محاولتهم عبور الحدود الإدارية من دون حمل "الوثائق" اللازمة، أو عبر نقاط عبور غير رسمية. ووفقاً لتقارير تلقتها المفوضية السامية، لم يدرك هؤلاء الأشخاص أنهم اقتربوا من الحدود أو اخترقوها، بسبب نقص المعلومات وغموض الموقع الحقيقي لخط الحدود.

51- وسجلت حكومة جورجيا احتجاز 86 شخصاً في أوسيتيا الجنوبية و26 شخصاً في أبخازيا في عام 2019، و6 أشخاص في أوسيتيا الجنوبية و24 شخصاً في أبخازيا في النصف الأول من عام 2020. وحسبما أفيد به، كان ضمن المحتجزين نساء وأشخاص كبار السن وأطفال. وكان عدد حالات الاحتجاز المسجلة على الجانب الآخر من الحدود الإدارية – في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية – أعلى من ذلك، حسبما أُفيد به.

52- وشددت تقارير شتى على الحالتين الرمزيتين المتمثلتين في احتجاز السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية فازها غابريندشفيلي، وهو طبيب جورجي معروف، بدعوى "عبور الحدود بطريقة غير قانونية"، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واحتجاز ألكسندر كاباناذزه في أبخازيا، في تموز/يوليه 2019، رغم أنه مريض عقلياً. وقد أُفرج عن الدكتور غابريندشفيلي في كانون الأول/ديسمبر 2019 بعد المساعي الحثيثة التي بذلتها منظمات المجتمع المدني وحكومة جورجيا ومنظمات دولية. وبقي السيد كاباناذزه في مركز احتجاز في أبخازيا حتى كانون الأول/ديسمبر 2019.

53- وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019، نُشرت على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي معلومات ولقطات فيديو بشأن تعرض السجناء في مركز احتجاز مؤقت في أوسيتيا الجنوبية للضرب وغيره من أشكال سوء المعاملة[37]، وهو ما أثار شواغل بشأن الظروف السائدة في مرافق الاحتجاز وبشأن معاملة المحتجزين[38].

### 4- الحق في الصحة

54- وفقاً للمعلومات المتاحة، يوجد في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية نقص في الأخصائيين المؤهلين وممارسي الطب العام، وفي معدات المستشفيات وطاقتها الاستيعابية، وفي إمدادات الأدوية. وبالنظر إلى تعذر إمكانية الوصول إلى هاتين المنطقتين، فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم المخاوف بخصوص حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني فيهما. وأبرزت تقارير شتى مقدمة إلى المفوضية السامية كيف أثَّرت عمليات الإغلاق المتكررة والمطولة لنقاط العبور – التي تُفرض في بعض الحالات في سياق جائحة كوفيد-19 – على المجتمع المحلي، ولا سيما الأشخاص ذوو الأمراض المزمنة أو الأمراض

(37) بيان المحامية العامة، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، متاح في http://bit.do/fygsa.

(38) أشارت المحامية العامة في تقريرها إلى وفاة أرتشيل تاتوناشفيلي في مركز احتجاز في أوسيتيا الجنوبية، في عام 2018، بسبب التعذيب المزعوم.

الحادة، الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية فورية و/أو منتظمة لا يمكن الحصول عليها إلا في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي.

55- ومنذ بداية تفشي كوفيد-19، سلَّمت حكومة جورجيا ومنظمات وكيانات دولية وإقليمية ووطنية إلى أبخازيا معدات ولوازم طبية، ومعدات للوقاية الشخصية، ومطهرات ومعدات اتصال، وصلت إلى أشد المجتمعات المحلية ضعفاً. ويسَّرت هذه الجهات أيضاً استشارة المؤسسات المعنية عبر الإنترنت، بما فيها المركز الوطني لمكافحة الأمراض والصحة العامة في جورجيا، وتوفير التدريب لموظفي المؤسسات الطبية والمختبرات لتعزيز مستوى التصدي لكوفيد-19. وافتُتح مستشفى روخي، وهو مستشفى ميداني، قرب جسر إنغوري، في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي، لتقديم المساعدة الطبية (بما في ذلك لعلاج كوفيد-19) إلى الأشخاص المنقولين من أبخازيا. وأتاحت حكومة جورجيا المعلومات المتعلقة بكوفيد-19 أيضاً باللغتين الأبخازية والأوسيتية لتيسير حصول سكان هاتين المنطقتين عليها. وفي الفترة من 18 إلى 20 آذار/مارس 2020، زار بعض ممثلي وخبراء منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة أبخازيا، حيث فحصوا المختبرات ومرافق الرعاية الصحية وناقشوا مع السلطات المسيطة هناك تدابير الوقاية وتخفيف الآثار الرامية إلى التصدي للجائحة. وجرت زيارتان للمتابعة إلى أبخازيا لرصد التقدم المحرز في التصدي لكوفيد-19 ومعالجة الثغرات.

56- وأبرزت تقارير مقدمة إلى المفوضية السامية أيضاً تحديات حرجة في غالي في سياق التصدي لكوفيد-19، تتمثل في نقص المعلومات، وعدم كفاية مستوى حماية الموظفين الطبيين، وعدم توزيع ما يكفي من المساعدات الإنسانية، والتأخر في التصدي لحالات الطوارئ. وتلقت المفوضية السامية أيضاً معلومات مفادها أن السكان، ولا سيما في المناطق الريفية في أبخازيا، حيث المرافق الطبية أقل تجهيزاً، يعانون، حسبما أُفيد به، من التأخر في تلقي الإسعافات الأولية بسبب سوء أحوال الطرق أو قِدم سيارات الإسعاف، وأنه لا توجد أي مرافق للرعاية الصحية مجهزة لعلاج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

57- وأعربت المحامية العامة عن قلقها إزاء تعذُّر الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في أبخازيا وإزاء استمرار الآثار السلبية لإجراءات الحظر الكامل للإجهاض التي اعتُمدت في عام 2016. وعلى حد رأيها، يساهم هذا الوضع في عمليات الإجهاض غير القانوني التي تعرض صحة المرأة وحياتها للخطر.

58- ولم تُتَح للمجتمع الدولي، وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير، أي إمكانية للوصول إلى أوسيتيا الجنوبية لتقديم المساعدة إلى السكان. ووفقاً لحكومة جورجيا، سحبت السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية الأدوية المنتجة في جورجيا من الصيدليات، ولا تزال تعترض المرضى ومركبات الطوارئ الطبية صعوباتٌ في عبور خط الحدود الإدارية من أخالغوري.

## 5- الحق في التعليم

59- أشارت تقارير شتى مقدمة إلى المفوضية السامية إلى استمرار القيود المفروضة على استخدام الجورجية كلغة للتعليم في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، التي تؤثر بصفة خاصة على السكان ذوي الأصل الإثني الجورجي الذين يعيشون في غالي، أبخازيا، وكذلك في أخالغوري وزناوري وسيناغوري، أوسيتيا الجنوبية.

60- وأفادت المحامية العامة بأن التدريس باللغة الجورجية في صفوف التعليم الابتدائي محظور تماماً في غالي وأخالغوري، في حين تُدرَّس الجورجية كلغة أجنبية في بعض المدارس في هاتين المقاطعتين.

وتلقت المفوضية السامية أيضاً معلومات مفادها أن معايير تعيين المدرسين في أبخازيا لا تستند إلى مؤهلاتهم أو خبرتهم، بل إلى مستواهم في اللغة الروسية. وتقدر حكومة جورجيا أن حوالي 000 5 تلميذ يتأثرون كل سنة بهذه الممارسة في كلتا المنطقتين. وترى أن ذلك يُضعِف جودة التعليم وقد يخلِّف جيلاً ذي مستوى تعليمي ضعيف، وهو ما قد يكون له أثر اجتماعي – اقتصادي سلبي.

61- ووفقاً للمعلومات المتاحة، اختار بعض الأسر إرسال أطفالها إلى المدارس الواقعة في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي حتى يتمكنوا من التعلم بلغتهم الأصلية. غير أن القيود المفروضة على حرية التنقل وعمليات الإغلاق المتكررة لنقاط العبور زادت، حسبما أُفيد به، عوائق حصول الأطفال المضطرين لعبور الحدود الإدارية بانتظام على التعليم. وأشارت تقارير شتى مقدمة إلى المفوضية السامية إلى أن التلاميذ الراغبين في الحصول على التعليم العالي في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي لم يتمكنوا من المشاركة في الامتحانات الوطنية الموحدة بسبب إغلاق جسر إنغوري في تموز/يوليه 2019. ووفقاً لحكومة جورجيا، صدر بالتالي قرار بتسجيل جميع الطلاب المعنيين من دون اجتياز أي امتحانات وبالمجان. وذكرت حكومة جورجيا في تقريرها أن السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أثنت، في عام 2020، خريجي المدارس ذوي الأصل الإثني الجورجي عن التفكير في متابعة الدراسة في الجامعات الواقعة في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي، حيث هددت بمنع مَن يلتحق منهم بها من العودة إلى هاتين المنطقتين.

## 6- قضايا الملكية

62- لم يُبلغ عن إحراز أي تقدم فيما يتعلق بإعادة الممتلكات التي فقدها النازحون أو تركوها إلى أصحابها أو تعويضهم عنها. وزاد استمرار ما يسمى عملية "إرساء الحدود" والقيود المفروضة على حرية التنقل، فضلاً عن خطر التعرض للاحتجاز التعسفي بسبب عبور الحدود، عوائق الوصول إلى الممتلكات الواقعة على الجانب الآخر من الحدود الإدارية.

63- وفي أبخازيا، أدى استمرار عدم وجود حل مستدام للمسائل المتصلة بالوثائق الشخصية إلى انتهاكات للحق في الملكية، لأن "رخصة الإقامة الخاصة بالأجانب" لا تمنح الحق في الملكية. وشددت حكومة جورجيا على أن المبادرة المعتمدة في أبخازيا في عام 2019[(39)] ستحرم، بمجرد بدء تنفيذها، أقارب من قاتلوا مع جورجيا خلال النزاعات السابقة من الحق في المطالبة بممتلكاتهم.

64- وحسبما أُفيد به، استمرت في مقاطعة أخالغوري في أوسيتيا الجنوبية ممارسة هدم ممتلكات المشردين داخلياً وإنشاء مطامر للقمامة في مواقع المنازل المهدمة. وأعربت حكومة جورجيا في تقريرها المقدم إلى المفوضية السامية عن قلقها إزاء بيانات علنية أدلى بها ممثلو أوسيتيا الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر 2019 وإزاء خطة "إدارة" أخالغوري لتوزيع الشقق المملوكة للنازحين على سكان المنطقة المحتاجين للسكن.

## 7- العنف الجنساني

65- وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تشكل المعايير الاجتماعية – الثقافية التي تدعم عدم المساواة بين الجنسين والتمييز القائم على نوع الجنس السبب الجذري للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف العائلي، الذي لا يزال يشكل مصدر قلق رئيسياً في أبخازيا. ويساهم تدنّي مستوى مشاركة المرأة

(39) A/HRC/42/34، الفقرة 74.

في عمليات صنع القرار وارتفاع معدل الجريمة القائمة على نوع الجنس وعامل المصاعب الاقتصادية في ضعف المرأة، الذي يزيد من تفاقمه انعدام القدرة على تعزيز حقوقها وحمايتها.

## 8- المجتمع المدني

66- أفاد المجتمع المدني في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، على حد سواء، بأنه يواجه صعوبات مستمرة في بيئة عمله، ولا سيما القيود المفروضة على حرية التعبير والحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات. واستمر أيضاً تعرض المجتمع المدني للضغط، ولا سيما لدى مشاركته في الاجتماعات التي تضم منظمات دولية. ولذلك، كان الناشطون المحليون يعملون، في الغالب، بشكل فردي. وأُبلغت المفوضية السامية بأن "الإجراءات الجنائية" ضد تامار ميراكيشفيلي لا تزال مستمرة، وأنها لا تزال تواجه التخويف والقيود المفروضة على حرية التنقل في أوسيتيا الجنوبية[40].

## 9- المساءلة

67- واصلت المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الجرائم المزعوم ارتكابها في سياق نزاع مسلح دولي نشب في أوسيتيا الجنوبية وما جاورها في الفترة الممتدة بين 1 تموز/يوليه و10 تشرين الأول/أكتوبر 2008[41].

68- وفيما يتعلق بالدعوى بين الدول رقم 08/38263 التي قدمتها حكومة جورجيا في آب/أغسطس 2008 بشأن النزاع المسلح وعواقبه، لا يزال قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان معلقاً وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير. وكانت الإجراءات جارية أيضاً بشأن حوالي 600 دعوى فردية متعلقة بالنزاع، مقدمة ضد جورجيا، وضد الاتحاد الروسي، وضد الدولتين معاً. وبالموازاة مع ذلك، تواصل النظر في الدعوى بين الدول رقم 18/39611، التي قدمتها حكومة جورجيا في آب/أغسطس 2018 بشأن التدهور المزعوم لحالة حقوق الإنسان على طول خطوط الحدود الإدارية بين الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية[42].

## 10- الأشخاص المفقودون

69- أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن التقدم المحرز في إطار آليات التنسيق التي أنشأتها لاستجلاء مصير الأشخاص المفقودين في سياق النزاعين المسلحين اللذين نشبا في التسعينات من القرن الماضي وفي عام 2008 وفي أعقابهما. ووفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، بقي، حتى حزيران/يونيه 2020، مصير أكثر من 2 300 شخص مجهولاً، فُقد 2 200 منهم في سياق النزاع المسلح الذي نشب في أبخازيا في التسعينات من القرن الماضي.

(40) السيدة ميراكيشفيلي امرأة من أصل إثني جورجي وناشطة في المجتمع المدني في أخالغوري، كانت تتعاون مع المجتمع الدولي وتُبلغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومنذ عام 2017، جرى "احتجازها بطريقة غير قانونية" و/أو استجوابها في عدة مناسبات، وتجريدها من وثائق هويتها. وقد أُشيرَ إلى قضيتها في تقارير سابقة مقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان؛ انظر الوثيقة A/HRC/39/44، الفقرة 85؛ والوثيقة A/HRC/42/34، الفقرة 78.

(41) انظر www.icc-cpi.int/Georgia.

(42) انظر www.echr.coe.int/Documents/FS_Sport_ENG.pdf.

70- وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أنشأت حكومة جورجيا لجنة مشتركة بين الوكالات لتنسيق البحث عن رفات الأشخاص المفقودين في سياق النزاعين المسلحين ونقلها، فضلاً عن تقديم الدعم لأسرهم. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في شباط/فبراير 2020[43].

### 11- مباحثات جنيف الدولية

71- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت الجولتان التاسعة والأربعون والخمسون من مباحثات جنيف الدولية في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2019 على التوالي. وبسبب كوفيد-19، أُرجئت الجولة الحادية والخمسون، التي كان من المقرر عقدها في 31 آذار/مارس و1 نيسان/أبريل 2020[44].

72- وتعرب المفوضية السامية عن أسفها لتعليق عمل آليتي غالي وإرغنيتي لمنع الحوادث ومواجهتها، اللتين أتاحتا منبراً للمناقشات المشتركة بشأن مختلف القضايا والحوادث والحالات الفردية. وفي حين عقدت آلية إرغنيتي اجتماعيها الرابع والتسعين والخامس والتسعين في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2019، بقي عمل آلية غالي معلقاً منذ حزيران/يونيه 2018.

## جيم- حالة المشردين داخلياً واللاجئين

73- عملاً بقرار الجمعية العامة 298/73، قدم إليها الأمين العام في دورتها الرابعة والسبعين تقريره السنوي عن حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا (A/74/878)، الذي يشمل الفترة من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020. وكانت المعلومات الواردة فيه لا تزال مهمة وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير.

## خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

**74- تعرب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تقديرها للتعاون المستمر بين حكومة جورجيا والمفوضية السامية، وترحب بالتزام الحكومة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتثني المفوضة السامية على الجهود التي تبذلها جورجيا في مجال مكافحة كوفيد-19 وعلى الاهتمام الذي توليه لحماية حقوق الإنسان خلال حالة الطوارئ. ولا تزال المفوضية السامية ملتزمة بدعم الحكومة وغيرها من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جورجيا.**

**75- وترحب المفوضية السامية ببعض الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إطلاق ولاية المفتش العام المتعلقة بالتحقيق، والتقدم المحرز في مكافحة سوء المعاملة والعنف العائلي، وتضمين خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان إشارات إلى معالجة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.**

(43) انظر https://matsne.gov.ge/ka/document/view/4687847.

(44) انظر البلاغ الصحفي الصادر عن الرئيسين المتشاركين لمباحثات جنيف الدولية، 16 آذار/مارس 2020، متاح في https://dppa.un.org/en/press-statement-co-chairs-of-geneva-international-discussions.

76- وبالإضافة إلى التوصيات المقدمة في التقرير السابق[45]، التي لا تزال صالحة لمعالجة الثغرات والتحديات المستمرة في مجال حقوق الإنسان التي حددها هذا التقرير، تقدم المفوضية السامية التوصيات التالية إلى حكومة جورجيا:

(أ) مواصلة إصلاح السلطة القضائية لتعزيز استقلالها؛ وتنفيذ توصيات المنظمات الإقليمية لضمان امتثال الإطار التشريعي والإجراءات التي تنظم تعيين قضاة المحكمة العليا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(ب) مواصلة وضع حقوق الإنسان في صلب عملية التصدي لكوفيد-19.

(ج) كفالة تنفيذ القانون الجديد لحقوق الطفل.

(د) وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للفترة (2021-2030) على أساس عملية شفافة وتشاركية يشارك فيها المجتمع المدني.

(هـ) تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي وقتل الإناث.

(و) تنفيذ توصيات المحامية العامة بشأن التحقيق في الأحداث التي وقعت في تبيليسي في 20 و21 حزيران/يونيه 2019.

(ز) تعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات.

77- وتعرب المفوضة السامية عن أسفها لاستمرار عدم منح المفوضية السامية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إمكانية الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، مع الإشارة إلى أن السلطات المسيطرة في أبخازيا ما فتئت تتيح إمكانية الوصول إليها لبعض جهات الأمم المتحدة الفاعلة في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

78- ولا يزال غياب حل سياسي يؤثر سلباً على حقوق سكان أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وتشير المعلومات المتاحة للمفوضية السامية إلى استمرار التحديات في مجال حقوق الإنسان في كلتا المنطقتين، إلى جانب ادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التمييز على أسس إثنية والقيود المفروضة على حرية التنقل التي تؤثر على إمكانية التمتع بحقوق أخرى. وتكرر المفوضية السامية الدعوة إلى منح المفوضية السامية والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان إمكانية الوصول فوراً وبلا عوائق إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لإجراء تقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان ومساعدة جميع الجهات الفاعلة المعنية في معالجة أي مسائل، بما في ذلك المساهمة في تدابير بناء الثقة.

79- وتدعم المفوضية السامية الجهود المبذولة في إطار مباحثات جنيف الدولية، وكذلك في إطار آليتي منع الحوادث ومعالجتها في غالي وإرغنيتي، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لمعالجة المسائل العالقة وتحسين حالة حقوق الإنسان للجميع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والمناطق المجاورة.

80- وبالإضافة إلى التوصيات المقدمة في التقرير السابق[46] والتوصيات ذات الصلة بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الواردة في تقرير عام 2017 للمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان

(45) A/HRC/42/34، الفقرة 91.

(46) المرجع نفسه، الفقرة 94.

**للمشردين داخلياً عن بعثتها إلى جورجيا[47]، تقدم المفوضة السامية التوصيات التالية إلى جميع الأطراف المعنية:**

**(أ) فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما:**

**'1' التحقيق الفوري والشامل في جميع الادعاءات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة والوفيات ذات الصلة، وتكثيف الجهود الرامية إلى إرساء المساءلة والقضاء على الإفلات من العقاب ومنع وقوع أفعال مماثلة.**

**'2' اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحديد حلول مستدامة فيما يتعلق بوثائق "الهوية الشخصية" و"العبور" لضمان المساواة بين جميع المقيمين في كلتا المنطقتين في ممارسة جميع حقوق الإنسان والتمتع بها على نحو كامل.**

**'3' تلبية النداءات الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة من أجل ترك الخلافات جانباً في خضم جائحة كوفيد-19، والاتحاد في إطار من الوحدة والتضامن لحماية حق جميع سكان المنطقة في الصحة.**

**(ب) فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وما جاورها:**

**رفع القيود التي تحد من مرونة العمليات وتعيق تنفيذ المنظمات الدولية برامجها، بما في ذلك في سياق أزمة كوفيد-19.**

**(ج) فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أوسيتيا الجنوبية وما جاورها:**

**تيسير وصول المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية، لتقديم المساعدة، على الأقل في سياق جائحة كوفيد-19، وضمان تقديم المساعدة الطبية العاجلة وخدمات الإجلاء في حالات الطوارئ للجميع.**

(47) A/HRC/35/27/Add.2، الفقرتان 38 و39.